معهد التخطيط القومي

لقاء الخبراء
الموسم العلمي 2018/2017

وقائع الحلقة الثالثة
"العاصمة الإدارية الجديدة"

تحرير

المنسق العام للقاء

أ.د. إجلال راتب العقيلى

المنسق المساعد

د. أحمد رشاد الشربيني

في إطار النشاط العلمي لمعهد التخطيط القومي، تم عقد الحلقة الثالثة من نشاط " لقاء الخبراء" للموسم العلمي 2018/2017، وذلك يوم الثلاثاء الموافق 12 ديسمبر2017، حول " العاصمة الإدارية الجديدة " بحضور عدد من الخبراء من خارج المعهد: أ.د. عادل ياسين محرم أستاذ العمارة بجامعة عين شمس، أ.د. ابتهال احمد عبد المعطي رئيس قسم التنمية الإقليمية والعمرانية بكلية التخطيط الإقليمي والعمراني بجامعة القاهرة، أ.د. ماجدة إكرام عبيد أستاذ العمارة بمعهد الدراسات والبحوث البيئية بجامعة عين شمس، بالإضافة إلى عدد من أساتذة المعهد: أ.د. أحمد البقلي مدير مركز التنمية الإقليمية ، أ.د. محمد سمير مصطفي أستاذ الاقتصاد بمركز التخطيط والتنمية البيئية، أ.د. خالد زكريا أمين مدير مركز السياسات الاقتصادية الكلية، د. أمل زكريا الأستاذ المساعد بمركز التنمية الإقليمية.

وقد أكد الحاضرون على أهمية هذا الموضوع لأن مصر في أمس الحاجة إلى عاصمة جديدة لتكون خطوة في طريق علاج السلبيات المتراكمة لفترات زمنية طويلة وبداية لآفاق تنموية جديدة لمصر تعتمد على اللامركزية وإيجاد مركز ثقل جديد لمصر في الفترة القادمة وليس مركز جديد للقاهرة فقط، حيث تعد المركزية هى المؤثر والمغذي الأساسي لنمو القاهرة بنسب متفاوتة عن باقي المحافظات والتي أدت بدورها إلى تضخمها بشكل مقلق.

وقد جاءت فكرة إنشاء العاصمة الإدارية الجديدة لتخفيف الضغط علي العاصمة القديمة (القاهرة الكبرى) والتي تعد أكثر عواصم العالم ازدحاماً حيث يعيش فيها حوالي 18 مليون نسمة، كما أنه من المتوقع أن يتضاعف عدد سكانها ألى ما يقرب من 40 مليون نسمة في عام 2030. يعتبر مشروع العاصمة الإدارية الجديدة أحد أكثر المشروعات العقارية والاستثمارية أهمية حيث تقع العاصمة الإدارية شرق مدينة القاهرة وضمن اقليم القاهرة الكبرى على الطريق الدائري الإقليمي، فهي جزء من مدينة القاهرة وليست مدينة جديدة بالمعنى المتعارف عليه، حيث تبلغ مساحة العاصمة الإدارية 170 ألف فدان أي 700 كم 2 بطاقة استيعابية 6,5 مليون نسمة أى بكثافة عامة تصل إلى أكثر من 9 آلاف نسمة /كم2 . وتقع العاصمة الإدارية علي بعد 45 كيلو متراً من وسط القاهرة و 80 كيلو مترا من السويس و 55 كيلو متراً من خليج السويس، وتتميز بموقعها القريب من مشروع تنمية قناة السويس ، وبقربها من مدن شرق القاهرة (بدر، الشروق، والقاهرة الجديدة...) والمنطقة ترتبط بأربعة طرق رئيسية هي : طريق السويس – طريق العين السخنة – الطريق الدائري الأوسط – الطريق الإقليمي ، بالإضافة إلى محاور الطرق الرئيسية .

ودارت مناقشات معمقة حول الورقة الخلفية المقدمة من د. حامد هطل[1]، الأستاذ المتفرغ بمركز التنمية الإقليمية بالمعهد، والتي اشتملت على العديد من المعلومات والأسئلة وأثارت كثيراً من التساؤلات مثل :

- **ما هو الغرض من إنشاء عاصمة إدارية جديدة ؟**
- **هل تعتبر العاصمة الإدارية الجديدة مجرد توسع حضري وامتداد لمدينة القاهرة فقط؟ بحيث تظل القاهرة هي العاصمة السياسية للدولة على النحو المتبع في ماليزيا .**
  وهل هذه الخطة متسقة مع التغيرات الاجتماعية والاقتصادية ؟
- **ما هي اتجاهات التنمية العمرانية المستقبلية والحيز العمراني المستقبلي للعاصمة الإدارية الجديدة؟**
- **هل هناك ربط واضح بين العاصمة الإدارية الجديدة مع محاور التنمية المستقبلية بشكل متكامل؟**
- **بالإضافة إلى تساؤلات حول حماية البيئة وإدارة المرافق وهل هناك خطة للمحافظة على مصادر المياه الجوفية (إن وجدت) من التلوث والاستنزاف واعتماد وتطبيق اللوائح والأنظمة التي تم وضعها لحماية المياه الجوفية، والعمل على زيادة المخزون الجوفي منها؟**
- **هل تتوافر إجراءات للتخلص من المخلفات الصلبة بطرق آمنة أم سيتم التخلص منها بالطرق التقليدية؟**
- **كما أن موضوع النقل والمواصلات كان من أهم محاور المناقشات وخاصة تحديد ماهية إجراءات الحد من زيادة الأحمال على الطرق المؤدية إلى العاصمة الإدارية الجديدة نتيجة لتزايد أعداد السيارات وبالتالي زيادة الازدحام والاختناقات المرورية؟**
- **كما أُثير التساؤل حول ما إذا كانت هناك دراسة للتأثيرات المرورية Studies Traffic impact، لتجنب المشاكل المرورية المتوقعة على المعابر الخارجية للعاصمة الإدارية الجديدة من المناطق المجاورة (القاهرة، والعين السخنة، والسويس، ومدينة بدر، ومدينتي، والشروق) للمحافظة على عامل الوقت والإنتاجية للعاملين بمواقع العمل بالعاصمة الإدارية الجديدة؟**

وللرد علي بعض هذه التساؤلات نجد أنه بالنظر إلى مكونات العاصمة الادارية الجديدة والتي تشتمل علي :

[1] لم يتمكن د. حامد هطل من الحضور لظروف طارئة.

- **مركز إدارى جديد يضم أماكن لقصر الرئاسة والبرلمان والحكومة وحيا دبلوماسياً، ومطاراً دولياً وأكبر حديقة علي مستوى العالم، ومدينة طبية، ومدينة ذكية.**
- **مناطق عمرانية على مساحة تقدر بنحو 460 كيلو متراً، تضم 25 حياً سكنياً، ونحو 101 مليون وحدة سكنية، و 40 ألف غرفة فندقية، ونحو 10 آلاف كيلو متر من الطرق.**
- **المحور الأخضر ويشتمل على حدائق مركزية وترفيهية وحدائق نباتية على مساحة 5 آلاف فدان، وبطول 35 كيلو متر.**
- **مركز للمال والأعمال يشتمل على البنك المركزى، والبورصة، والبنوك المحلية والدولية، بالإضافة إلى قاعة مؤتمرات.**
- **" مدينة المعرفة " بمساحة 300 فدان، لتوفير 500 ألف فرصة عمل مباشرة وستضم مراكز للأبحاث والعلوم والابتكار وريادة الأعمال وتطبيقات الكمبيوتر وغيرها، ومراكز ومعاهد للتدريب التكنولوجى، سوف تخضع مدينة المعرفة لإدارة " شركة واحات السيلكون للمناطق التكنولوجية " التى تم تأسيسها برأس مال مليار جنيه، لإنشاء القرى التكنولوجية، وهي شركة مساهمة مصرية طبقاً للقانون رقم 159 لسنة 1981 ولائحته التنفيذية، قامت بناء علي شراكة بين هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات " ايتيدا" التابعة لوزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة التابعة لوزارة الإسكان والتعمير في مجال تخطيط وتصميم وتنفيذ وإنشاء مباني ومناطق تكنولوجية متخصصة .**
- **مطار العاصمة الدولي بالقطامية على مساحة 16 فدان بدلاً من مطار وادى حيذلي المتوفر حالياً من قبل القوات الجوية .**

مما سبق نجد أنه سيحقق للعاصمة الإدارية الجديدة كثيراً من المزايا منها:

- **جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وهو ما يسهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي في ظل التراجع في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الوقت الحالي.**
- **الحد من المشاكل الحالية لمدينة القاهرة مثل: التلوث والأثر السلبي للعشوائيات التي تتمدد بصورة سرطانية في جسد العاصمة الحالية، ومشكلة الازدحام، ومع نقل المصانع والصناعات الملوثة منها يمكن أن يخلق من القاهرة مدينة للثقافة والفنون والمهرجانات والمؤتمرات العالمية.**

- تعد بمثابة مركزاً للمال والأعمال يشتمل على البنك المركزي والبنوك المحلية والدولية، والبورصة وغيرها.
- أن هذا المشروع سيكون حلاً لمشكلة مركزية الخدمات في منطقة واحدة، فنتيجة تمركز أغلب الوزارات والسفارات بمنطقة ميدان التحرير، أدى إلى تمركز شديد ليس فقط للمباني لكن لكل مناحي الحياة مثل : المواصلات وكثير من المؤسسات الصحية والتعليمية.... الخ.
- نقل بعض الوزرات وبعض الأجهزة الحكومية مما يساهم في المساعدة على إتمام برامج الإصلاح الإدارى للدولة وذلك لأن عدم التوازن في عملية التنمية والتفاوتات الإقليمية بين المحافظات قد تسبب في نزوح الآلاف من المواطنين من الريف المصري إلى القاهرة الكبرى وهو ما أدى إلى التكدس والازدحام وانتشار العشوائيات بشكل سرطاني نتيجة لإرتفاع عدد السكان داخل أقليم القاهرة الكبرى وتمركز الجزء الأكبر من الأنشطة الاقتصادية والخدمية في اقليم القاهرة.

وفي سياق المناقشات التى دارت أثيرت بعض الموضوعات التي تشغل الرأى العام وبالأخص جموع موظفي الدولة، إلا أن ما يستتبع ذلك من ضرورة نقل الموظفين آثار كثير من التساؤلات. وفي ضوء المناقشات التي تمت، تمثلت أهم محاور النقاش فيما يلي:

- لن يتم نقل جميع الوزارات الي العاصمة الجديدة .

من المتوقع أن يكون عدد الوزارات التي ستنتقل تتراوح بين من 10–12 وزارة فقط وهي الوزارات التى تتركز في قلب العاصمة .

- لن يتم نقل جميع الموظفين بالوزارات المنقولة .

تم الإعلان عن أن وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري تعد مخططاً لنقل الوزارات وبه ضوابط لانتقاء بعض من الموظفين يُختارو من فئة الشباب ويتميزوا بمهارات اللغة والمهارات العامة وكذلك مهارات التفاوض وذلك ضمن برنامج تطوير أداء الحكومة من خلال جهاز إدارى قوى وتمكين الشباب.

أهم النتائج التي توصل إليها اللقاء:

1– إن إنشاء عاصمة إدارية جديدة ليس غريباً، وأن هذه الفكرة لم تكن جديدة ولكنها مطروحة منذ عهد الرئيس السادات. دولاً كثيرة سبقتنا ونفذت هذه الفكرة مثل: روسيا في

بداية القرن الماضي حيث أصبحت موسكو هي العاصمة الجديدة بدلاً من بطرسبرج... والبرازيل أتمت بناء العاصمة "برازيليا" عام 1960 بدلاً من مدينة "ريودى جانيرو"، كما قامت نيجيريا بتحويل العاصمة من لاجوس إلى "أبوجا" عام 1991.

2- إن هذا المشروع سيكون حلاً لمشكلة مركزية الخدمات في منطقة واحدة، فنتيجة تمركز أغلب الوزارات والسفارات بمنطقة ميدان التحرير، أدى الي تمركز شديد ليس فقط للمباني لكن لكل مناحي الحياة مثل : المواصلات وكثير من المؤسسات الصحية والتعليمية ... الخ

3- إن نقل بعض الوزارات وبعض الأجهزة الحكومية لا يقتصر فقط على مجرد الانتقال ولكن يهدف أيضاً إلى تطوير عمل الجهاز الإداري للدولة في ضوء احتياجات مختلف الوزارات والهيئات، وذلك من خلال أنظمة إدارة حديثة تسهم في تهيئة مناخ أفضل لكافة العاملين، وتعمل على تحقيق الاستغلال الأمثل لموارد الدولة البشرية والمالية بما يحقق المصلحة العامة.

4- إن تطبيق خطة للإصلاح الإدارى ليس معناه الاستغناء عن الموظفين، ولكنه يستهدف تطوير الخدمات وتدريب الموظفين على الأساليب الحديثة المقرر استخدامها في إنجاز الأعمال لتقديم خدمة مميزة للمواطن. بالإضافة إلى أن الإعتماد على الحكومة الإلكترونية لا يعني الاستغناء عن موظفي الجهاز الإدارى ، فالعنصر البشرى جزء من نجاح أي منظومة وإن كانت إلكترونية، وإنما يستهدف تقليل احتكاك المواطن بالموظف الحكومي للقضاء علي الرشاوى والفساد، فجميع دول العالم اتجهت لإنجاز الخدمات الحكومية إلكترونياً .

التوصيات:

خلص اللقاء إلى عدد من التوصيات والمقترحات من أهمها:

- **التأكيد على التصور المقترح لربط العاصمة الإدارية الجديدة بمختلف أنحاء الجمهورية عبر شبكة من الطرق والمواصلات وخطوط السكك الحديدية تبدأ من العين السخنة مروراً بالعاصمة الإدارية الجديدة ثم مدينة 6 أكتوبر وصولاً إلى مدينتي الإسكندرية والعلمين.**
- **أهمية توفير أفضل الخدمات لمختلف أحياء العاصمة الإدارية الجديدة، وخاصة حى المال والأعمال ليمثل عنصراً جاذباً للشركات الدولية.**
- **هناك بعض الاعتبارات البيئية المتعلقة بتصميم العاصمة الإدارية الجديدة كان يجب عدم إغفالها منها:**

- أن المنطقة النواة في العاصمة الجديدة The Nucleus Area، تبلغ مساحتها حوالى 293601 متر مربع (حوالى 70 فدان)، بدون مناطق خضراء، ومن الضروري إنشاء حزام أخضر لها للوقاية من العواصف الصحراوية الترابية (رياح الخماسين الواردة من الجنوب الشرقى)، ويقترح استخدام الأشجار الطويلة نسبياً التي تعمل كمرشح Filter للرمال والأتربة مثل أشجار الأكاسيا والجازوارين.
- أن البحيرة الصناعية الموجودة داخل المنطقة النواة (الواقعة بين فندق الماسة والمنطقة الرئاسية) والمقامة على مساحة خمسة فدادين، تفقد حوالى 350 متراً مكعباً من المياه يومياً بفعل عوامل التبخر، لذا يقترح تغطية سطح هذه البحيرة بطبقة عازلة للتبخر للحد من إهدار هذه المياه، أو تحويلها إلى حديقة شجرية تساعد في ضبط درجة حرارة المكان.

- **فيما يتعلق بتوزيع المناطق الوظيفية المعلنة في الموقع العام للعاصمة الإدارية، جاء اختيار الأرض المخصصة لإنشاء مطار العاصمة الإدارية في شمال قلب العاصمة، وهو ما يعنى أن مجال هبوط الطائرات وصعودها يمر فوق مناطق حيوية (المنطقة الرئاسية وفندق الماسة الضخم)، لذا يقترح نقل المطار إلى شرق الموقع العام للعاصمة الإدارية بدلاً من موقعه الحالي.**
- **ضرورة ألا يؤدى تفكيك القاهرة ونقل الوزارات الحيوية وبعض الهيئات والأجهزة الحكومية إلى تفريغ أو التأثير بالسلب على المحتوي الحضاري للقاهرة (مثل هدم القصور ذات التصميم المعماري الراقي واحلالها بناطحات السحاب ... إلخ .**
- **أن يبقي جزء من موظفي الدولة في أماكن عملهم سواء في القاهرة أو في المحافظات المختلفة وذلك لتقديم الخدمات للمواطنين بشكل طبيعي.**
- **العمل علي توفير السكن المناسب وبأسعار مناسبة للموظفين الذين سيتم نقلهم إلى العاصمة الإدارية الجديدة .**
- **ضرورة توفير المواصلات اللازمة لانتقال الموظفين .**
- **دراسة التأثيرات المرورية لتجنب المشاكل الإدارية الجديدة من المناطق المجاورة (القاهرة – العين السخنة – السويس – مدينة بدر – مدينتي – الشروق).**
- **العمل علي وضع خطة للمحافظة على المياه الجوفية (إن وجدت) من التلوث والاستنزاف واعتماد لوائح وأنظمة لحماية المخزون الجوفي.**
- **ضرورة وضع الاجراءات المناسبة للتخلص من المخلفات الصلبة بطرق آمنة وعدم اللجوء للطرق التقليدية.**